بيـــان صحـــفي
بمناسبة يوم الأمم المتحدة للخدمات العامة

في يوم الأمم المتحدة للخدمات العامة، الذي يصادف **الثالث والعشرين من حزيران** من كل عام، تؤكد وزارة شؤون المرأة أن الحق في الوصول إلى خدمات عامة عادلة وشاملة يُعد حقاً أساسياً من حقوق الإنسان وضرورة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. وتسهم هذه الخدمات في الحد من الفقر والتهميش، وتوفير فرص العمل اللائق، وتعزيز المساواة بين الجنسين، بما يضمن استفادة النساء والفتيات منها على قدم المساواة، لا سيما اللواتي يواجهن تحديات مركبة ناجمة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وتؤكد الوزارة أن ضمان وصول النساء والفتيات إلى الخدمات العامة دون تمييز يمثل التزاماً وطنياً ودولياً، ويشكل أحد الشروط الأساسية لتعزيز المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة وتحقيق التنمية الشاملة والعادلة.

وفي السياق الفلسطيني، تشكل الخدمات العامة الفاعلة أحد أهم مقومات الصمود الوطني، وتجسيداً عملياً للهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة المتعلق ببناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وقادرة على تقديم خدمات منصفة وشاملة للجميع. كما تمثل أداة أساسية لتعزيز قدرة المجتمع الفلسطيني على مواجهة تداعيات الاحتلال الإسرائيلي وسياساته التي تستهدف مقومات التنمية والاستقرار.

وتواصل وزارة شؤون المرأة جهودها بصفتها المرجعية الوطنية لقضايا النوع الاجتماعي، لتعزيز إدماج احتياجات النساء والفتيات في السياسات والخطط والبرامج الحكومية، وتطوير منظومة الحماية الوطنية، ودعم التمكين الاقتصادي للمرأة. وقد عملت الوزارة خلال الفترة الأخيرة على تعزيز وتفعيل وحدات النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية وتطوير دورها في متابعة دمج قضايا المرأة في السياسات والخدمات والبرامج، بما يضمن استجابة أكثر عدالة لاحتياجات النساء والفتيات.

كما أطلقت الوزارة المرصد الوطني لرصد العنف ضد المرأة باعتباره خطوة نوعية في توفير البيانات والأدلة اللازمة لتطوير التدخلات الوطنية الهادفة إلى حماية النساء من العنف والحد منه، وتعزيز كفاءة الاستجابة الحكومية ومتابعة السياسات القائمة على الأدلة.

وتنسجم هذه الجهود مع الاستراتيجية الوطنية العابرة للقطاعات لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين، والاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، والخطة الوطنية الثالثة لتطبيق قرار

مجلس الأمن 1325، واستراتيجية الاقتصاد الفلسطيني الجامع، بما يضمن تطوير خدمات عامة أكثر شمولاً واستجابة لاحتياجات النساء والفتيات في مختلف الظروف.

وتؤكد الوزارة أن تطوير الخدمات العامة لا يمكن فصله عن واقع الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته الممنهجة التي تستهدف البنية التحتية الخدماتية والمؤسسات والخدمات الأساسية، وتحد من قدرة المواطنين على الوصول إليها، إلى جانب القيود المفروضة على حركة الأفراد والبضائع، وما تسببه من أعباء إضافية على المؤسسات الحكومية والمواطنين على حد سواء.

ويعد استمرار احتجاز واقتطاع أموال المقاصة عائقاً كبيراً في ظل الضغوط المالية المتزايدة التي تؤثر على استدامة الخدمات المقدمة للمواطنين وتحد من فرص تطويرها وتوسيع نطاقها.

وفي قطاع غزة، أدى العدوان الإسرائيلي المستمر إلى تدمير واسع النطاق للبنية التحتية ومرافق الخدمات الأساسية، بما في ذلك الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، الأمر الذي فاقم من معاناة النساء والفتيات، خصوصاً في ظل النزوح وفقدان مصادر الدخل وصعوبة الوصول إلى الخدمات. كما أدى تدمير هذه الخدمات إلى مضاعفة أعباء الرعاية غير المدفوعة التي تتحملها النساء، وزيادة المخاطر المرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتقويض فرص حصول النساء والفتيات على الخدمات الأساسية وسبل العيش الآمنة.

وتشير التقديرات إلى وجود أكثر من 22 ألف امرأة أرملة في قطاع غزة، إلى جانب نحو 55 ألف امرأة حامل يواجهن صعوبات جسيمة في الحصول على الرعاية الصحية الآمنة والمنتظمة نتيجة العدوان واستهداف المنظومة الصحية.

وفي القدس، تتفاقم التحديات التي تواجه النساء الفلسطينيات وتحرمهن من حق الحصول على مختلف الخدمات، في ظل السياسات الإسرائيلية الرامية إلى تقليص الوجود الفلسطيني وإضعاف المؤسسات والخدمات المقدمة للمواطنين، بما في ذلك القرارات التعسفية بإغلاق المؤسسات الاجتماعية والصحية والتعليمية، وقرارات استهداف وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على فرص حصول النساء وأسرهن على خدمات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والإغاثة.

وتشدد الوزارة على أهمية حماية وكالة الأونروا وضمان استمرار ولايتها الإنسانية والسياسية وتوفير الدعم اللازم لتمكينها من مواصلة تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين، وخاصة النساء والفتيات.

كما تواجه النساء الفلسطينيات في المناطق الريفية والبدوية والمناطق المصنفة (ج) تحديات إضافية نتيجة اعتداءات الاحتلال والمستوطنين، وتقييد الوصول إلى الأراضي والموارد والخدمات الأساسية، بما يضاعف من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية التي تتحملها النساء ويقوض فرص التنمية والاستقرار في تلك المناطق.

وفي هذه المناسبة، تدعو وزارة شؤون المرأة المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى تحمل مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية تجاه حماية حق الشعب الفلسطيني في الحصول على الخدمات العامة الأساسية، واتخاذ إجراءات فاعلة لضمان حماية البنية التحتية المدنية والمؤسسات الخدمية، ومساءلة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، عن الانتهاكات التي تستهدف المرافق والخدمات الأساسية وتحرم المواطنين، وخاصة النساء والفتيات، من حقوقهم الأساسية.

وتجدد وزارة شؤون المرأة التزامها بمواصلة العمل مع الشركاء الوطنيين والدوليين لتعزيز جودة الخدمات العامة وشموليتها واستجابتها لاحتياجات النساء والفتيات، بما يسهم في بناء مؤسسات أكثر عدالة وكفاءة وقدرة على الصمود، ويرسخ مبادئ المساواة وعدم التمييز، ويدعم جهود الحكومة الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة والاقتصاد الفلسطيني الجامع وحماية الحقوق الإنسانية للمرأة الفلسطينية.